ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Omani-British Economic Relations 1979-1990

Asstistant. Professor. Dr. Saddam Khalifa Obaid Al-Obaidy
University of Tikrit\College of Education of Humanities

Professor. Dr. Fahad Abbas Suleiman al-Sabawi
University of Kirkuk/College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* :
Dr.saddam78@tu.edu.iq
fahd7137@gmail.com

***Keywords*:**
Sultanate of Oman -
Economic relations -
Britain -
Economic partnership.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 July 2023
Received in revised form 25 July 2023
Accepted 13 Aug 2023
Final Proofreading 25 Dec 2023
Available online 30 Dec 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Omani-British relations occupy an important place in the history of Arab-British relations, due to the long and distinguished history that has governed the relations of the two countries over several decades, including the political, economic and military fields.

The research deals with the development of economic relations between the two countries during the period of the British Conservative Party gover

nment headed by Margaret Thatcher (1979-1990), and how these relations become stronger after the events that swept the region following the outbreak of the Iraqi-Iranian war 1980-1988 alongside the way Thatcher government went towards strengthening economic cooperation in all its forms with the Sultanate of Oman.

The research relied on the documents of the British Foreign and Commonwealth Office as well as the unpublished files of Prime Minister Margaret Thatcher's office, which accurately monitored the British government's orientations through the contacts it made with its embassy in Muscat towards taking appropriate means to ensure the revival of the British economy by relying on the development of various economic relations with Oman.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.12.2.2023.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

العلاقات الاقتصادية العُمانية – البريطانية ١٩٧٩–١٩٩٠

أ.م.د صدام خليفة عبيد العبيدي/ جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الانسانية
أ.د فهد عباس سليمان السبعاوي/ جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

الخلاصة:

تحتل العلاقات العُمانية – البريطانية مكانة مهمة في تاريخ العلاقات العربية – البريطانية، نظراً للتاريخ الطويل والمتميز الذي حكم على علاقات البلدين على مدى عقود عدة شملت المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

يتناول البحث تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين أثناء فترة حكومة حزب المحافظين البريطانية برئاسة مارغريت تاتشر (١٩٧٩-١٩٩٠)، وازدادت تلك العلاقات قوة بعد الأحداث التي عصف بالمنطقة على أثر اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، إذ توجهت حكومة تاتشر نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بكافة أشكاله مع سلطنة عُمان.

اعتمد البحث على وثائق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية فضلاً عن ملفات مكتب رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر غير المنشورة، التي رصدت بشكل دقيق توجهات الحكومة البريطانية عن طريق الاتصالات التي أجرتها مع سفارتها في مسقط نحو اتخاذ الوسائل المناسبة بما يضمن إنعاش الاقتصاد البريطاني وذلك بالاعتماد على تطوير العلاقات الاقتصادية المختلفة مع عُمان.

الكلمات المفتاحية: سلطنة عُمان- العلاقات الاقتصادية- بريطانيا- الشراكة الاقتصادية.

التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الثنائية ١٩٧٠-١٩٧٩:

بعد انقلاب السلطان قابوس في ٢٣ تموز ١٩٧٠ وتسلمه زمام السلطنة في عُمان، توجهت جهوده نحو تطوير الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وذلك بالاعتماد على بريطانيا في هذا المجال، فقد تم تأسيس مجلس مؤقت ضم مجموعة من العُمانيين، ولم يكن في هذا المجلس من لديهم الخبرات الكافية في التنمية الاقتصادية، ولم يكن للمستشارين البريطانيين الدور الأكبر في هذا المجلس ، لذلك لم يكتب له النجاح ولم يقدم أي شيء بسبب الخلافات بين أعضاءه ولم يكن مدعوماً من بريطانيا، وفي كانون الأول عام ١٩٧٢م تم استبداله بالمجلس الأعلى للتنمية والتخطيط ، وكان من بين أهدافه إعداد خطة خمسية لتشجيع الاستثمار، وبناء علاقات قوية مع دول قادرة على مساعدة عُمان، لا سيما مع بريطانيا (سعيد سلطان الهاشمي٢٠١٣، ص٥٤)، لذا فقد تم تشكيل مجلس من العُمانيين وفضلاً عن الخبراء والمستشارين البريطانيين وكان على رأس هذا المجلس السلطان قابوس، وتمتع أعضاءه بعلاقات قوية على الساحة الدولية والمحلية والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والبنك الدولي والدول الصديقة ، وكان هذا المجلس بمثابة مجلس الوزراء لسلطنة عُمان وله صلاحيات كاملة. (محمد رياض حمزة ، ٢٠١٥، مقال متاح على الموقع:) .https://www.omandaily.om

كانت لبريطانيا امتيازاتها النفطية في عُمان بنسبة (٦٠%), واستمر المستشارون البريطانيون بإدارة الخطط الاقتصادية في البلد، وكان وجودهما بما يتناسب وتوجهات النظام الجديد، ومرت التنمية الاقتصادية العُمانية بمراحل أساسية نتجت عنها وضع الخطة الخمسية كان لها تأثير على استقرار الوضع الاقتصادي

في السلطنة، وكان الهدف من ذلك إيجاد سياسة اقتصادية شاملة تهتم في تطور السلطنة. (ناهدة عبد الكريم، ٢٠٠٦, ص٣١)

لقد كان لبريطانيا دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان ومتابعة مسيرة هذه التنمية من خلال الاطلاع على خطط التنمية عن طريق زيارة عدد كبير من الخبراء البريطانيين الى عُمان، إذ زار فريق من خبراء التنمية البريطانية مسقط في حزيران عام ١٩٧٤، وكان على رأس هذا الفريق الاقتصادي جون رالي (John Rolly) للوقوف على احتياجات السلطنة من المساعدات التقنية البريطانية في تطوير الاقتصاد العُماني. (ناهدة عبد الكريم،٢٠٠٦, ص٣١)

وفي الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات السياسية بين سلطنة عمان وبريطانيا تطوراً مستمراً خلال تلك المدة، كانت العلاقات الاقتصادية تسير بشكل حثيث نحو الامام، بفعل السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الجانبان من أجل الارتقاء بتلك العلاقات نحو التقدم والتميز، وقد حرصت الحكومة البريطانية نحو بذل كل الجهود في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي مع سلطنة عمان، ومن جانبه سعى السلطان قابوس إلى إبقاء سياسة بلاده الاقتصادية مرتبطة مع بريطانيا لأن دولته ما زالت فتية، ولا بد من التعاون مع بريطانيا لمساعدتها في تعزيز القطاعين الاقتصادي والعسكري، وعملت بريطانيا على تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع سلطنة عمان في وقت كانت المنطقة قد شهدت تطورات متسارعة خلال العام ١٩٧٩ منها قيام الثورة الايرانية فضلاً عن التدخل السوفيتي في افغانستان وتطورات الحرب العراقية – الايرانية منذ عام ١٩٨٠ وما تركته من اثار سلبية على اسعار النفط العالمية وتعرض سفن شحن النفط في منطقة الخليج العربي الى ضربات عسكرية.(محمد عدنان مراد ، ٢٠٠٤، ص٤٣٥)

تطور العلاقات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢:

عندما استقبل السلطان قابوس للملكة اليزابيث اثناء زيارتها لعمان اثناء المدة ٢٨ شباط– ٢ اذار ١٩٧٩ تطرق الجانبان الى العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون التجاري بين البلدين، (جريدة الوطن العمانية، ٢٨ فبراير ١٩٧٩) واثناء وجودها في العاصمة مسقط، أتيحت للملكة أن تطلع على وتفتتح بنفسها مجموعة من المشاريع الاقتصادية الكبرى والنهضة العمرانية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. (جريدة عمان، العدد الصادر في ١ مارس ١٩٧٩)

عقد الجانبان سلسلة من المباحثات الرسمية بين الوفد العماني برئاسة وزير الخارجية قيس الزواوي والوفد البريطاني المرافق للملكة برئاسة جان فرانك جود هيرد وزير الدولة للشؤون الخارجية، وصرح الزواوي عقب الجلسة بأن المباحثات تناولت تطور العلاقات الاقتصادية ومناقشة ملف الاستثمارات البريطانية في المدن

العمانية فضلاً عن تأكيد الجانبين على ضرورة عقد مذكرة تفاهم في السنوات المقبلة تتعلق بالأنشطة الاقتصادية. (جريدة عمان، العدد الصادر في ١ مارس ١٩٧٩)

وكان من نتائج هذه الزيارة افتتاح عدد من المشاريع الصناعية الضخمة التي تعد من اهم صروح النهضة الاقتصادية بالدولة، وتجولت الملكة اليزابيث في المنطقة الصناعية التي تضم عدداً من المصانع منها مصنع الغاز ومصنع الاسمنت وورشة تصنيع هياكل الفولاذ الإنشائية ومحطة توليد الطاقة الكهربائية، ومصنع كوابل الأسلاك الكهربائية، كما افتتحت مجمع الالمنيوم ومركز مطرح التجاري الدولي والحوض الجاف فضلاً عن ميناء الدقم الاستراتيجي. (جريدة البيان الاماراتية، العدد الصادر في ٢ مارس ١٩٧٩)

ولدى زيارة رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر لسلطنة عُمان في ٢٢ نيسان ١٩٨١ عقدت اجتماعات عدة مع السلطان قابوس والمسؤولين العمانيين، واكدت ان هدف زيارتها هي تأكيد السياسة البريطانية تجاه التعاون الاقتصادي مع عمان وتقديم استراتيجية جديدة تتعلق بتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والدفاعية ومسائل الأمن والاسلحة العسكرية. (Public Records Office P.R.O, in 21 April. 1981)

وقد أوضح السفير البريطاني في عُمان أن حكومته تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي مع عمان في ظل الظروف الاقليمية الحرب العراقية – الايرانية، والمساهمة الفعالة في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والامن لدول المنطقة، والعمل على تأمين المنشآت النفطية وتوفير دفاع متقدم، والتعاون مع التطلعات العمانية في نهاية المطاف إلى بناء قاعدة صناعية محلية قادرة على التجميع المحلي أو تصنيع المعدات، وبالتالي إعطاء دفعة قوية للجهود البريطانية الرامية إلى تأمين حصة كبيرة من العقود في سبيل تطوير قطاع النفط والغاز والهندسة المدنية والطبية والتعاون الصحي. (Public Records Office P.R.O, in 22 April. 1981)

وبموازاة ذلك اجتمع وزير الخارجية البريطاني هيرد مع نظيره العماني قيس الزواوي مطلع عام ١٩٨٢، تناولا العلاقات الثنائية بين البلدين، وتحدث هيرد عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات الاقتصادية مع عمان في اطار برنامج المساعدات، وان برنامج زيارة رئيسة الوزراء البريطانية هو لمناقشة المسائل المالية والضرائب والشؤون التجارية، فيما ذكر الوزير العماني أن بلاده ترغب في انشاء لجنة مشتركة بين البلدين لهذا الغرض.(Public Records Office P.R.O, in 22 April. 1981)

تطور الشراكة الاقتصادية بين عُمان وبريطانيا ١٩٨٤-١٩٨٥:

استمرت العلاقات العمانية البريطانية في التقدم النسبي، ولدى زيارة وزير النفط العماني سعيد الشنفري الى لندن في تشرين الثاني عام ١٩٨٤، تعززت العلاقات العمانية البريطانية بشكل أكبر، لا سيما في

المجال الاقتصادي، فقد عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين البريطانيين لاسيما مع نظيره بول شانون (P. Shannon)، وتمت مناقشة قضية ارتفاع اسعار النفط وتأثير الحرب العراقية – الايرانية على امدادات النفط العالمية، ودعا الوزير العماني الحكومة البريطانية الى بذل كل الجهود في سبيل تأمين امدادات النفط والحفاظ على الاستقرار الاقليمي.(P.R.O, FCO, 8/5850, Muscat, in 14 Nov. 1984)

بموازاة ذلك أوضح التقرير الحكومي البريطاني الصادر في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٤ حول العلاقات التجارية مع عمان، وذكر التقرير أن اجتماعاً عقد في مدينة صلالة جمع السلطان قابوس مع السفير البريطاني الجديد في عمان دنكان سلاتر(Duncan Slater) فضلاً عن قيس الزواوي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشؤون المالية والاقتصادية، ويوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية وسالم الغزالي وزير التجارة والصناعة العماني، وقد أوضح الحاضرون ان العلاقات التجارية بين بريطانيا وعمان تمتاز بقوتها بفعل سياسة التوافق بين الجانبين وينبغي بذل المزيد من الجهود لتنسيق التقدم السياسي والدبلوماسي والتجاري نحو السوق التجارية في سلطنة عمان، وأوضحت الحكومة العمانية أن سالم الغزالي سيزور المملكة المتحدة قريبا ويلتقي نظيره البريطاني بول شانون، ويجب اغتنام كل فرصة لزيادة التواجد التجاري والاتصالات مع سلطنة عمان. وأن أغلب العمانيين يشعرون بأن السلطنة هي أقرب إلى المملكة المتحدة من أي بلد غربي آخر، فيما أوضح السفير البريطاني أن بلاده تتمتع بأساس ممتاز للمستقبل العلاقات السياسية والتجارية ولكن هذا لا يمكن أن يؤخذ على أنه ممنوح، وأنه يجب أن تولى أولوية واهتماما أعلى لتعزيز المصالح الاقتصادية.(Ibid , in 20 Nov. 1984)

توجه وزير التجارة والصناعة العماني سالم بن عبدالله الغزالي إلى بريطانيا في زيارة رسمية في ٧ كانون الأول ١٩٨٤، وعقد عدة اجتماعات مع نظيره البريطاني بول شانون، ناقشا العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وعبر الوزير البريطاني عن رغبة حكومته بعقد مذكرة تفاهم تتعلق بتنشيط العلاقات التجارية بين مسقط ولندن، وأن الحكومة البريطانية اعطت تعليماتها الى سفارتها في مسقط بضرورة بذل جهودها عن طريق التواصل مع المسؤولين العمانيين لغرض عقد مذكر تفاهم مشتركة تتعلق بالتعاون الاقتصادي بين البلدين. (P.R.O, FCO, 8/5850,)

واثناء زيارة النائب عن مجلس العموم أنتوني نيلسون لسلطنة عمان بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٨٥ عقد اجتماعاً مع قيس الزواوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد، وسالم عبدالله آل الغزالي، وزير التجارة والصناعة.(8/5850 (FCO), (P.R.O))

وتحدث الجانبان عن القضايا الاقتصادية بين البلدين وتعزيز الشراكة الاقتصادية بما فيها التجارة والصناعة والاستثمار وتطوير البنية التحتية والاستفادة من الشركات البريطانية في هذا المجال. (P.R.O, FCO, 8/5850, Telegram from)

وفي الاطار نفسه عقد السفير البريطاني في مسقط دنكان سلاتر اجتماعاً مع السلطان قابوس ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي، في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥، وقد ناقش الجانبان عدة مجالات منها مجال الطاقة، إذ استفسر سلاتر عن تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العماني، وأجابه السلطان إنه لا يتصور هناك مشكلة تواجه عُمان، إذ تنتج عُمان ما يقارب ٤٢٥ ألف برميل يومياً من النفط شريطة الحفاظ على العقود القائمة، ويمكن للناتج ان يرتفع بسهولة إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم. وسيكون سعيدا بالاكتفاء بـ ٤٥٠ ألف برميل بطبيعة الحال، وأنه يأمل أن أسعار النفط ستستقر عند مستوى عال نسبياً.(P.R.O), (FCO) 8/5850, Telegram from)

ترك النفط أثراً واضحاً في تطور الاقتصاد العُماني في ظل ارتفاعه المستمر، والذي احدث تطور ايجابي في هذا الجانب إذ شهدت هذه المدة إعداد خطة خمسية مبنية على التطور الاقتصادي الذي أحدثه النفط ، فاتجهت الجهود إلى إنعاش الاقتصاد العُماني على الرغم من انه لم تكن هناك مقومات فكان التوجه من لدى الحكومة إلى تطوير الجهاز الإداري ، وتوفير البيئة الأساسية الضرورية لعملية التنمية. (P.R.O), (FCO) 8/5850, Talks 14 Jan. 1985)

وفي التقرير الذي اعدته الحكومة البريطانية في ٨-١٧ كانون الثاني ١٩٨٥ أشارت فيه ان المملكة المتحدة تعد ثاني أكبر مصدر للسلع الاقتصادية إلى سلطنة عمان، بينما تحتل اليابان المركز الأول. وكانت هناك زيادة تدريجية في قيمة السلع التي تصدرها المملكة المتحدة إلى سلطنة عمان خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥، لكن شهد العام ١٩٨٤ زيادة كبيرة في عملية التبادل التجاري بين البلدين كما هو مبين في الجدول ادناه.

قيمة الصادرات من المملكة المتحدة إلى سلطنة عُمان، المبلغ بالمليون ريال عماني: (إبراهيم محمد إبراهيم، ١٩٨٥، ص٣٣٦)

السنة	القيمة بالريال العماني
١٩٧٩	٧٢.٢٥
١٩٨٠	٩٣.٣٣

١٩٨١	١١٤.٤١
١٩٨٢	١٣٣.٣٩
١٩٨٣	١٦٠.٤٩
١٩٨٤	١٧٧.٢٠
١٩٨٥	١٨٢.٣٥

يتضح من خلال الجدول اعلاه أنه في عام ١٩٨٣ شكلت الواردات من المملكة المتحدة ١٨.٦٤٪ من إجمالي واردات سلطنة عُمان، بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب هو ٢٢.٠٨٪ المسجلة في الصادرات من المملكة المتحدة إلى سلطنة عُمان خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥.

شملت الواردات من المملكة المتحدة في عام ١٩٨٣ على ثلاث فئات من المنتجات: وهي المواد الكيميائية والتي بلغت قيمتها (١١.٤٨ مليون ريال عماني) و المواد المصنعة وبلغت(٣٧.٩٨ مليون ريال عماني) والآلات ومعدات النقل وبلغت (٧٥.٦ مليون ريال عماني). أما بالنسبة للصادرات من سلطنة عمان إلى المملكة المتحدة كانت ذات قيمة كبيرة، مما أدى إلى زيادة تدريجية في الميزان التجاري السلبي ضد سلطنة عمان وقد بلغت قيمتها اجمالاً حوالي (٣٦٧.٣٦٧ مليون ريال عماني) واشتملت على المشتقات النفطية والاسماك واللؤلؤ.(P.R.O, (FCO) 8/5850, in 14 Jan. 1985)

على أثر ذلك استقبل وزير الخارجية البريطاني السفير العماني الجديد في لندن السيد حسين بن محمد علي في ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥، وأوضح الوزير البريطاني أن العلاقات بين لندن ومسقط تتقدم بفعل السياسات الناجحة التي اعتمدها الجانبان، ومن جانبه عقد السفير العماني اجتماعاً مع وزير الطاقة البريطاني في ٢٢ كانون الثاني تناول فيه الطرفان التعاون في مجال الطاقة ودور الشركات البريطانية في مشاريع الطاقة العمانية، فضلاً عن مساعدة الحكومة العمانية في الخطة الاقتصادية. (P.R.O, (FCO) 8/5850, in 15 Jan. 1985)

اجتمعت اللجنة البرلمانية العمانية – البريطانية برئاسة كل من يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني وتوني نيلسون عن مجلس العموم البريطاني في ١٤ أيار ١٩٨٥، وذكر يوسف بن علوي في كلمته ايجازا عن تطور الحالة في المنطقة خاصة عن تطورات الحرب بين العراق وايران والصراع العربي الاسرائيلي، وقال أن الإرادة لا تزال قائمة بين جميع الأطراف لمزيد من يتحرك نحو السلام، وقال اللورد كينيت (Kennet) عن مجلس العموم إنه حذر من خطورة الوضع في المنطقة بعد احداث الثورة الايرانية

والغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وأوضح أنه بدلا من التدخل المشترك في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وضرورة وضع خطة لإبقاء مضيق هرمز مفتوحاً، أنه يضع ثقته في الأمم المتحدة وعدّها الملاذ الأول لهذا الغرض، وأعرب عن اعتقاده بأن دول الخليج تستطيع أن تحقق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما اوضح أن انخفاض أسعار النفط ربما ساهم في تباطؤ التنمية في بعض دول الخليج العربي، الا ان العمانيين تمكنوا من الحفاظ على التوازن في خططهم التنموية، وأن مجلس الشورى العماني أدى دوراً مهماً في اقرار عدد كبير من القوانين لصالح القطاعات الصناعية والتجارية وتنشيط التعاون مع بريطانيا.(P.R.O, (FCO) 8/5850, in 22 Jan. 1985)

وفي التقرير الذي اصدرته وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ كانون الأول ١٩٨٥ عن جهود اللجنة البرلمانية العمانية البريطانية، فقد ذكرت أنها تشعر بارتياح بالغ جهود السيد نيلسون والسيد حمود الحارثي في دعم اواصر التقارب العماني البريطاني في المجال الاقتصادي، وبقدر ما يتعلق الأمر بالسيد نيلسون ، يبدو أنه يستفيد من روابطه مع المسؤولين العمانيين لتقديم جميع أنواع الخدمات التي تحتاجها بعض القطاعات الاقتصادية في عمان عبر الشركة الأوروبية للاستثمارات والتنمية المحدودة (EID) ، والتي يعتقد أن لديها العديد من المساهمين العرب بما في ذلك السفير العماني في لندن وأنه ساهم في استقطاب العديد من رجال الاعمال البريطانيين للاستثمار في السوق العمانية وتنشيط الحركة التجارية بين البلدين. (P.R.O,) (FCO) 8/5850 in 22 Jan,1985

أما ما يتعلق بالجانب المالي فان البنوك الموجودة في عمان كانت من كبرى البنوك البريطانية ، حينها كان البنك البريطاني للشرق الأوسط يتولى إدارة مجلس النقد العُماني ويتحكم بـ (٨٥%) من كل الأعمال المصرفية في عُمان. وإن الغرض من وجود المصارف البريطانية الثلاث في السلطنة ما هو إلا دعم للسياسة المالية وإعداد موازنة في الأوراق المالية، وكان بنك الشرق الأوسط البريطاني بنك تشاترد (Chatred Bank) وبنك جرينلد ليز (Greenlez Bank) اللذان تأسسا في نهاية الستينات من القرن العشرين ، فقد سيطرا على الأمور المصرفية في السلطنة ، وكانت العملة الأجنبية هي السائدة في الأمور المصرفية، ورأس المال تحت تصرف هذه البنوك البريطانية، و لعبت المصارف الاقتصادية دوراً مؤثراً في دعم الاستثمار وتقوية تواجد السيولة المالية في سلطنة عُمان ، إذ سيطرت المصارف البريطانية على العملية المصرفية في السلطنة ، وذلك للأسباب منها أنها كانت تتمتع بعلاقة مع الأسرة الحاكمة وكذلك علاقاتها مع كبار التجار الموجودين ، وعلاوة على ذلك التاريخ الاستعماري الطويل في منطقة الخليج مكنها من فرض هيمنة تجارية

مهمة على الاقتصاد، وأيضاً شركات الاستثمار الأجنبية، وإنَّ جملة هذه الأسباب أسهمت في سيطرة المصارف البريطانية.(P.R.O, (FCO) 8/5850, in 10 Dec. 1985)

وأثناء اللقاء الذي جمع السفير العُماني في لندن مال الله علي حبيب، بمدير قسم الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية البريطانية في مطلع تشرين الاول ١٩٨١، أكد السفير العماني أن بلاده مهتمة في تطوير التعاون في المجال المالي مع بريطانيا ولديها اهتمام في شراء أسهم كبيرة في البنك التجاري البريطاني (British Merchant Bank)، لتعزيز الاستثمارات العمانية في المشاريع البريطانية مستقبلاً.(فريد هاليداي، ١٩٧٥، ص ص٢٣٨-٢٤٠)

وكانت الإشادة من السلطان قابوس للمجلس الاستشاري في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٨١م، والإيعاز إلى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية(١٩٨١-١٩٨٥) ما هو إلى دليل واضح على نجاح هذه المجالس بسبب احتضانها للخبراء في داخل هذا المجلس الذين لهم الحظوة الكبرى في إدارة الأهداف الاقتصادية والأمور المالية للسلطنة وهم جميعاً من البريطانيين. (هشام عبدالباسط،١٩٨٣، ص ٣٥-٣٦)

لقد نجحت هذه الخطة في تحقيق نمو اقتصادي في السلطنة وعلى جميع جوانب الصناعة والتجارة والمالية ، وقد كان واضحاً هذا التقديم من خلال نتائج الخطة الثانية والتي انتهت في عام ١٩٨٥م إذ حققت منشآت وصروح ومرفقات أخرى أدت إلى زيادة في الدعم الاقتصادي. (P.R.O, (FCO) 8/5848, 10 Dec. 1981)

اللجنة العُمانية البريطانية المشتركة ودورها في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين:

دأبت السفارة البريطانية في مسقط اثناء المدة ١٣-١٦ كانون الثاني ١٩٨٥ على اعداد تقارير اقتصادية الغرض منها وضع دراسة شاملة لتوقيع مذكرة تفاهم مع عمان تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتقنية، منها المشاريع الصناعية المشتركة ضمن قطاع التجارة والصناعة ولفت انتباه الحكومة البريطانية نحو الدراسات القطاعية الجارية في السلطنة آنذاك، ودراسة أي من المشاريع التنموية التي ستكون مناسبة لانعاش الوضع الاقتصادي والعمل على تشجيع المستثمرين البريطانيين لاغتنام الفرص في عمان. وقد مثل الجانب العماني وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بينما مثل الجانب البريطاني السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية ريتشارد لوس والسفير البريطاني في مسقط سلاتر، وتضمنت المقترحات التي ناقشها الجانبان ما يلي: (خطاب وكلمات السلطان قابوس للمجلس الاستشاري للدولة، ص١٢٢)

توظيف خبراء المملكة المتحدة في عُمان: ناقش الجانبان وضع اتفاقية رسمية بين الشركة التقنية العربية البريطانية (British Arabian Technical Cooperation) التي تعرف اختصارا بـ (BATC)، وبين الحكومة العمانية وسيتم إبرام التعاون في أسرع وقت ممكن، وتعمل شركة (BATC) مباشرة مع الوزارات العمانية والاستجابة لأي طلبات لتوظيف الخبراء البريطانيين، مع إبقاء السفارة على اطلاع دائم حول ذلك. وتعيين مستشار دائم لإدارة شؤون المدن الصناعية على أن تتحمل نفقاته الحكومة العمانية.

قطاع التعليم: يعمل المجلس الثقافي البريطاني ووزارة التربية والتعليم العمانية على مناقشة التوظيف من المملكة المتحدة من أربعة معلمين متخصصين للعمل على تحسين المناهج المدرسية، وستكون هناك حاجة إلى اثنين من المعلمين لمدينة صحار، فضلاً عن انشاء المدرسة الفنية ومدرستان لمعهد نزوى الزراعي، ومن المقرر أن تكون جاهزة بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب التقني: قيام المجلس الثقافي البريطاني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العمانية بمناقشة تعيين رئيس قسم تطوير المناهج وإنتاج المواد فيما يتعلق بالترقية المخطط لها لمعاهد التدريب المهني، وتوسيع نطاق التدريب التقني الذي ينظر فيه مجلس التعليم والتدريب.

الصحة: المجلس الثقافي البريطاني يجب ان يولي مزيد من النظر في أي من الإعفاءين من اختبار PLAB للأطباء العمانيين أو رعاية جميع الأطباء العمانيين الراغبون في الدراسة في المملكة المتحدة. وأن المملكة المتحدة تدرس وسائل توظيف الأطباء البريطانيين للعمل في مستشفيات عمان وخاصة المستشفى السلطاني ومستشفى الأوثو(Oath) قسم الأطفال في منطقة خولة، قد ينطوي هذا على عاتق شركة BATC.(هشام عبدالباسط, ١٩٨٣، ص٥٠)

العلاقات التجارية : تطرق الجانبان الى موضوع التجارة والعمل على تنشيط الحركة التجارية بين الطرفين، وقد أوضح أحمد بن عبد النبي مكي، وكيل وزارة التجارة والصناعة العماني إنه كان هناك انخفاض طفيف في القيمة من الواردات العمانية من السلع البريطانية في عام ١٩٨٤ مقارنة بعام ١٩٨٣، ومع ذلك انخفضت الواردات العمانية بشكل عام، ولا تزال المملكة المتحدة تحتفظ بالمركز الثاني، وأن العمانيون راضين عن الشراكة التجارية مع بريطانيا. فيما ذكر السيد لوس أن الحركة التجارية مع عمان تسير بشكل جيد وان زيارة وزير التجارة والصناعة العماني سالم بن عبدالله الغزالي إلى المملكة المتحدة عام ١٩٨٤ ساعدت على تعزيز العلاقات التجارية مع مسقط، كما طلب السيد لوس النظر بجدية في الشركات البريطانية من أجل عقد التوظيف والإدارة هو وسئل أيضا عن الخطة الخمسية الثالثة. وقال يوسف بن علوي أنه كان

من المقرر أن تبدأ الخطة في عام ١٩٨٦ وقد أدمجت المشاريع في الخطة الثانية، وستكون الخطة الإضافية هي في عام ١٩٨٧ ، ولكن سيكون هناك القليل من التطورات الجديدة.

التعليم والتدريب المهني: اثناء الاجتماع طلب درويش بن عيدوك بن حسن, المدير العام للشؤون الإدارية في وزارة التربية والتعليم العمانية، مساعدة البريطانيين في توظيف الخبراء والمعلمين البريطانيين في المدارس العمانية، وعبر السيد لوس عن امله أن يتم التوقيع على الاتفاق قريبا مع مركز المعلمين البريطانيين(CBT). وذكر علي بن حسن بن علي, المدير العام للتدريب في وزارة الشؤون الاجتماعية العمانية، إنه في عام ١٩٨٣ كان هناك خمسة من مسؤولي التعاون الفني في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وثمانية ضباط كانوا قد جاءوا من بريطانيا وفق برنامج التدريب. وانه تم تقديم طلبات لتوظيف أربعة وعشرين من الخبراء على التوالي، وأكد السيد لوس إن برنامج التعاون التقني والفني بين البلدين يعمل بشكل جيد.

الصحة: أعرب الدكتور وحيد الخروصي وزير الصحة العماني عن امتنانه للتقدم المحرز في تدريب الأطباء العمانيين، وخاصة في غلاسكو واسكتلندا عموما، منهم خمسة عشر طبيبا عمانيا كانوا يتدربون بالفعل وهناك كانوا أطباء دراسات عليا آخرين في المملكة المتحدة، وتم إنشاء برنامج وفتح مكتب للصحة قبل ثلاثة أشهر من الموعد المحدد في السفارة العمانية في لندن، كما ذكر الخروصي انه أكبر مشكلة تواجه الوزارة في رغبتها في استخدام المملكة المتحدة لتدريب الأطباء العمانيين كان متطلبات الاختبار وفق برنامج (PLAB) أي بمعنى: المهنية ومجلس التقييم اللغوي ، والتي كانت من الصعب الحصول على المجلس الطبي للتنازل وتم إرسال الأطباء العمانيين إلى المملكة المتحدة ، وتم إعطاؤهم جهودا شاقة في التدريب المسبق، وكان الحل هو أن يقوم المجلس الثقافي البريطاني برعاية جميع الأطباء العمانيين وتسجيلهم قبل الدخول، وقال لوس إن شرط (PLAB) قد أثير في مدينة تشيفنينغ. ويمكن للمجلس الطبي فقط إعفاء الطالب من اختبار PLAB في ظل ظروف معينة. وأوضح السيد جونز أن هذا فقط حدث إذا كان الطبيب تحت رعاية كاملة من المجلس الثقافي البريطاني، ومع ذلك طلب من المستشارين الطبيين للمجلس الثقافي البريطاني أن يكونوا أكثر مرونة مع الجوائز الممولة بالكامل. كما طلب الدكتور الخروصي مساعدة حكومة جلالة الملك في توظيف الأطباء. وسأل السيد لوس عما إذا كان هذا يمكن أن يكون تم ذلك عبر BATC.

المساعدة الادارية التقنية: قدم يوسف بن علوي إخطارا بطلب المساعدة لرفع كفاءة إدارة الحكومة في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر، وأن العمانيين يقترحون إيفاد كبار المسؤولين الى لندن لمناقشة الطريقة السليمة لتدريب الكوادر الادارية في مؤسسات الدولة وسيكونون ممتنين للحصول على أي مساعدة جلالة

الملك يمكن أن تعطي، واقترح السيد لوس أن برنامج الادارة والكفاءة قد يكون مناسبا للمساعدة في هذا الموضوع.(P.R.O), (FCO) 8/5850, 16 Jan. 1985)

وبموازاة اجتماعات اللجنة العمانية البريطانية المشتركة، عقد اجتماعا ضم نائب رئيس الوزراء العماني سيد فهد بن محمود آل سعيد ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ريتشارد لوس بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٥، بحضور السفير العماني في لندن حسين بن علي بن محمد والسفير البريطاني في مسقط دنكان سلاتر، تناول فيه الطرفان مجمل العلاقات الثنائية إذ عبر السيد فهد عن شكر السلطان قابوس للتقدم الحاصل في العلاقات مع بريطانيا وخاصة مساعدة بريطانيا لعمان في تطوير وتحديث الجوانب الادارية والتقدم في تنفيذ خطط التنمية، وتحدث سيد فهد عن جهود حكومته في سبيل الاستفادة من التجربة البريطانية في ادارة مؤسسات الدولة، كما تحدث الجانبان عن النظرة المشتركة حول تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين، ودراسة كل الجوانب القانونية من اجل حضور الشركات البريطانية ودورها في تنفيذ مشاريع الاستثمار داخل عمان.(P.R.O, (FCO) 8/5848 FCO, in 21 Jan. 1985)

وفي الاطار نفسه وفي أثناء اللقاء الذي جمع ريتشارد لوس مع السيد فهر نائب رئيس مجلس الوزراء العماني للأمن والدفاع في ١٥ كانون الثاني١٩٨٥، أوضح سيد فهر أن بلاده تنفق ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني على القوات المسلحة العمانية، ونتيجة لذلك، توقعت وزارة الدفاع أن تعطي عُمان الدعم اللوجستي والفني الذي تحتاجه. وذكر سيد فهر أنه يجري توقيع عقود لاستيراد طائرات تورنيدو وأجهزة اتصالات فضلاً عن المعدات والذخيرة من مصانع الذخائر الملكية البريطانية، وإذا لم تكن الحكومة مستعدة لإتمام مبيعات الدفاع فأنه تتم مناقشة عقد مذكرة تفاهم لهذا الغرض، ومن جانبه قال السيد لوس إن الاجتماعات السنوية للجنة الأنجلو–عمانية المشتركة ذات قيمة عالية وكان قد حضر مع وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني قسماً من هذه الاجتماعات التي استعرضت جميع جوانب العلاقات الثنائية. كما أوضح أن مذكرتي تفاهم بشأن عدد الخبراء التي تحتاجهم عُمان وبيع المعدات العسكرية ستكون جاهزة قريبا للتوقيع، ولكن هذا يبقى على مدى موافقة الجانب العماني. فيما تحدث الجنرال واتس إن اللجان المشتركة خدمت بالفعل الغرض الذي ذكره السيد لوس، ولكن من خلال تشجيع المسؤولين لإعداد قائمة بجميع المتطلبات، فيما ذكر السيد فهر ان عمان تعد ذات قيمة كبيرة في علاقتها الوثيقة مع بريطانيا، وأراد أن يوضح أن الشعب العماني أمة يجب أن تؤخذ مطالبه على محمل الجد ، وأن لا يتم التعامل على أنها مجموعة من رجال القبائل المحلية المتعبة. وأعرب السيد لوس عن امتنانه لسيد فهر على الاستمرار في جعل منطقة الجبل الاخضر مكاناً لتواجد قوات بريطانية لأغراض التدريب. وأعرب سيد فهر بدوره عن امتنانه لحكومة جلالة الملكة على الأفراد الذين تمت إعارتهم للقوات المسلحة العمانية. وقال الجنرال واتس إنه مع عملية التعمين أي :(الاعتماد على العمانيين في

الاشراف على الجيش) ومع ذلك، حذر سيد فهر من أنه قد يكون هناك الحاجة إلى المزيد من الطيارين وفق برنامج التدريب في الأيام الأولى من دخول طائرات تورنيدو الى عُمان. (P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in 21 Jan. 1985)

وأثناء الاتصال الهاتفي الذي جرى بين ريتشارد لوس والسلطان قابوس بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥ تناول الجانبان العلاقات الثنائية، فقد اعرب السلطان قابوس عن تقديره لجهود السيد لوس من أجل توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين تتعلق بالجوانب الاقتصادية والادارية والعسكرية، فيما أعرب السيد لوس عن سعادته لأن حكومة جلالة الملك تمكنت من الرد بشكل إيجابي على طلب السلطان بتزويد عُمان بعدد كبير من الخبراء والمدربين للاستفادة من خبراتهم للنهوض بواقع عمل مؤسسات الدولة، وقال السلطان قابوس إنه ممتن لجهود اللجنة العمانية البريطانية المشتركة وأن العديد من توصياتها مفيدة لعُمان. كما أعرب عن امتنانه الشديد للجهود التي بذلت في مجال التعاون الصحي. واثناء الاتصال استفسر السيد لوس عن تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العماني. وقال السلطان قابوس إنه لا يتصور الكثير المشاكل. إذ تنتج عمان ٤٢٥ ألف برميل يوميا من النفط. شريطة الحفاظ على العقود القائمة، وبالإمكان أن ترتفع بسهولة إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم، لكنه سيكون سعيدا بالاكتفاء بـ (٤٥٠ ألف برميل)، وبطبيعة الحال كان يأمل أن أسعار النفط تستقر عند مستوى مرتفع نسبيا، لكن المتوسط العماني كانت تكلفة الإنتاج (٥) دولارات للبرميل ، وكان هناك طريق طويل يجب قطعه قبل أن يصبح إنتاج النفط غير مربح وضعف السوق قد يسبب تلكؤاً في بعض المشاريع وربما سيتم تأجيلها. لكنه سيظل يمضي قدما في مقره الجديد للطوارئ. واعتبر ذلك ضرورياً، حتى لو كانت الحكومة البريطانية قد تنظر على انها باهظة. وكانت الحكومة البريطانية قد عبرت عن امتعاضها من المفاوضات بين الصين وعمان حول عقد اتفاق يتعلق بالنفط، قد أبلغ السيد لوس السلطان قابوس عن قلقه من أن حكومة جلالة الملكة لا تثق في الحكومة الصينية. الامر الذي دعا السلطان الى أن يطمئن الحكومة البريطانية بشأن هذه النقطة.(P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in 21 Jan. 1985)

وقال لوس فيما يخص سياسة التعمين، أنه يمكن أن يكون العمانيون حساسين بشأن مدى اعتمادهم على المملكة المتحدة في ارسال الخبراء والمستشارين للمساعدة في ادارة مؤسسات الدولة العُمانية، وأن حكومته مهتمة بنفس القدر إزاء الحفاظ على مستوى منخفض من الأضواء وأكد ايضاً :"لأننا نشارك العمانيين هذا الاعتماد على الأوروبيين قد تثير معارضة السلطان ولأننا نرغب في تقليل الانتقادات المحتملة لحكومة جلالة الملكة الناشئة عن الروابط مع سلطنة عُمان". وأكد أن البلدان يتقاسمان تحقيق الأهداف التالية: التعمين داخل قوات السلطان المسلحة، على الرغم من أنه أصبح من الواضح في السنة الماضية أن السلطان حساس

لأي ضغط من أجل تسريع الوتيرة لأنه يخشى أن يكون تطبيق عملية التعمين على حساب الجيش العماني ومؤسسات الدولة.(P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in 16 Jan. 1985)

تواصل التقارب العُماني – البريطاني حول تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، ففي اثناء اللقاء الثاني الذي جمع وزير الخارجية هيرد مع السفير العماني في لندن بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٨٦، تناول الجانبان العلاقات الثنائية، وعبر هيرد عن استعداد حكومته حول قيام وزارة التجارة البريطانية في العمل نحو تعزيز التبادل التجاري مع سلطنة عُمان والتركيز على التبادل التقني والتكنولوجي بين الجانبين، وتعد مسقط شريكاً تجارياً أساسياً للندن، إذ بلغت قيمة الواردات العُمانية من بريطانيا حوالي (٩٩٤,٠) مليون ريال عماني أي بنسبة (٧,٦%) من إجمالي قيمة واردات الدول الاخرى، بينما بلغت قيمة الصادرات العُماني الى بريطانيا بمقدار (٣٠٠) مليون ريال عماني أي بنسبة (٣,٥%) من قيمة صادرات الدول الأخرى، عدا المشتقات النفطية خلال الاشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦.(P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in) 21 Jan. 1985)

وكانت عُمان تستورد عدداً من السلع المهمة منها الزجاج والسيارات والادوات الاحتياطية المتنوعة، قطع غيار طائرات، الادوية والحديد والصلب، بينما كانت تصدر الى بريطانيا التمور وبعض المواد الغذائية، في حين تستورد بريطانيا من عُمان زيوت النفط الخام ومنتجاتها، بولى ايثيلين عالي الكثافة، بولى ايثيلين منخفض الكثافة، بروبين (بروبيلين)، بولى بروبيلين، وغيرها من السلع وهي تشكل بنسبة (٣٠%) من قيمة واردات المملكة المتحدة من النفط .(P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in) 21 Jan. 1985)

عقد وزير الخارجية البريطاني هيرد اجتماعاً في لندن اخر مع السفير العماني في لندن في ٣ كانون الثاني ١٩٨٧، تناول الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ أوضح هيرد أن بريطانيا تعمل من أجل دفع العلاقات بقوة الى الأمام وأن حكومته تقدر بشكل كبير علاقات الصداقة مع السلطنة، وتحدث عن سعي الحكومة البريطانية الى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لعُمان والعمل على تطوير التعاون في المجالات التجارية والمالية والتنموية، وأن ذلك نابع من تقدير بريطانيا للأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها عُمان في المنطقة العربية وأيضاً على الساحة الاقتصادية العالمية، وأضاف أن بلاده تسعى الى تعاون وثيق مع الرياض للوصول الى صيغة للشراكة الاقتصادية بين البلدين. (P.R.O, (FCO) 8/t to FCO, in 21 Jan. 1985)

لقد أسهمت الجهود التي بذلتها اللجنة العمانية البريطانية المشتركة في التوصل الى تفاهم بشأن عقد مذكرة تفاهم تتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وهو ما أوضحه السفير البريطاني الجديد في مسقط روبرت ألستون(R. Alston) (١٩٨٦-١٩٩٠) أثناء لقائه نائب رئيس الوزراء العماني قيس الزواوي

في منتصف اذار ١٩٨٧، الذي أكد حرص بلاده على تقوية التعاون الاقتصادي مع عُمان واتفقا على القيام بجهود مستمرة لزيادة حجم التبادل التجاري على اساس المصلحة المشتركة وعبرا عن رضاهما في مساهمة الشركات البريطانية في تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية في سلطنة عُمان. (P.R.O), (FCO) 8/t to FCO, Jan. 1985)

وفي اليوم التالي تم الاعلان عن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة في مجالات الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا بتاريخ ١٨ اذار ١٩٨٧، وقد تضمنت المذكرة ما يلي:(هشام عبد الباسط , ١٩٨٣، ص٤٥)

١- يؤكد الجانبان على ضرورة تسهيل عمل الشركات الخاصة والعامة في مشاريع التنمية المشتركة.
٢- تقوم الحكومة البريطانية بتكثيف جهودها في العمل على التنسيق والإشراف على العروض التي تقدمها الشركات والمؤسسات البريطانية لتنفيذ مشاريع مهمة في سلطنة عُمان.
٣- استجابة الجانب البريطاني لأي طلبات من الجانب العُماني لتوظيف الخبراء البريطانيين، مع إبقاء السفارة البريطانية في مسقط على اطلاع دائم حول ذلك، وتعيين مستشار دائم لإدارة شؤون المدن الصناعية على أن تتحمل نفقاته الحكومة العمانية.
٤- تقوم الحكومة العمانية بموجب المذكرة بإحاطة الحكومة البريطانية علماً بالتطورات الاقتصادية في السلطنة لكي يسهل على الشركات البريطانية تقديم عروضها.
٥- تطوير آليات التعاون الاقتصادي والتنموي وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتشكيل لجان فرعية تتولى الإشراف على تنفيذ المشاريع وتقوم بفتح مكاتب لها في مسقط ولندن.
٦- تقوم اللجنة العُمانية البريطانية المشتركة بتكليف ممثلين عن الوزارات المختصة في كلا البلدين بمساعدة من الخبراء حسب الضرورة، وهذه اللجنة سوف تكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ هذه المذكرة وفقا للأحكام الواردة فيها.

لقد عكست توقيع مذكرة التفاهم جهود اللجنة العمانية – البريطانية المشتركة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين والمباشرة في تنفيذ المشاريع الرئيسة التي تحتاجها عُمان لا سيما في مجال الاعمار والتطور التقني والتجاري فضلاً عن الاستثمار العماني في بريطانيا. فضلاً عن أن وجود الخبراء والمستشارين البريطانيين في عدد من مؤسسات الدولة كان له تأثير ايجابي ساهم في وجود مؤسسات رصينة في جميع جوانب ومجالات الدولة وإمكانياتها السياسية والاقتصادية، والذي بدأ جلياً على تطورها السياسي وقوة اقتصادها من خلال الخطط الاقتصادية التي قام بإعدادها المستشارون البريطانيون ضمن نشاط اللجنة العُمانية البريطانية المشتركة.

وأفرز عقد مذكرة التفاهم وجهود الحكومة العُمانية في التنمية الاقتصادية زيادة في الإيرادات الإجمالية في القطاع الصناعي ومنشأته، إذ وصلت في نهاية عام ١٩٨٧ وإجمالي استثمارها (٣٥٦) مليون ريال، وكذلك زادت الصادرات النفطية العُمانية الى بريطانيا إلى (١,٦٠) مليون برميل يومياً، ودفع ذلك في توافد العمالة إلى السلطنة للعمل في جميع جوانب القطاعات الحكومية المهمة. (هشام عبدالباسط، ١٩٨٣، ص٤٥)

ومن هنا سجلت سلطنة عُمان تحسناً واضحاً في معدلات الدخل القومي للمواطن العُماني في نهاية عام ١٩٨٨، وفي نهاية عام ١٩٨٩ كانت السلطنة قد تفوقت على بعض دول الخليج العربي في القطاعات الاقتصادية بفعل تعزيز الاستثمارات البريطانية في السوق العُمانية فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية بين مسقط ولندن وتطور الشراكة الاقتصادية بينهما بشكل كبير ما أنعكس على جهود الحكومة في تطوير التنمية الاقتصادية في المدن العُمانية.

الخاتمة:

تشير المعلومات الواردة في البحث الى جملة أمور وهي:

١- تحتل العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين سلطنة عُمان وبريطانيا أهمية كبيرة، تعود بجذورها الى فترة سلاطين عُمان منذ عهد دولة اليعاربة.
٢- في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات السياسية بين سلطنة عمان وبريطانيا تطوراً مستمراً منذ عام ١٩٧٩، كانت العلاقات الاقتصادية تسير بشكل حثيث نحو الامام، بفعل السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الجانبان من أجل الارتقاء بتلك العلاقات نحو التقدم والتميز، وقد حرصت الحكومة البريطانية نحو بذل كل الجهود في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي مع سلطنة عُمان.
٣- عكست الزيارات الدبلوماسية التي أجراها مسؤولي البلدين قوة العلاقات الاقتصادية والعسكرية، وهي تأكيد واضح من جانب الحكومة البريطانية تجاه التعاون الاقتصادي مع عُمان وتقديم استراتيجية جديدة تتعلق بتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية بين البلدين وتعزيز الشراكة الاقتصادية بما فيها التجارة والصناعة والاستثمار وتطوير البنية التحتية والاستفادة من الشركات البريطانية في هذا المجال.
٤- أدت البنوك الاقتصادية البريطانية دوراً مؤثراً في دعم الاستثمار وتقوية تواجد السيولة المالية في سلطنة عُمان، إذ سيطرت البنوك البريطانية على العملية المصرفية في السلطنة.

٥- لقد كان من نتائج التعاون الاقتصادي بين عُمان وبريطانيا إنشاء اللجنة العمانية البريطانية المشتركة، التي عكفت على وضع دراسة شاملة لتوقيع مذكرة تفاهم مع عُمان تشمل الجوانب الاقتصادية والتقنية، منها المشاريع الصناعية المشتركة ضمن قطاع التجارة والصناعة ولفت انتباه الحكومة البريطانية نحو الدراسات القطاعية الجارية في السلطنة آنذاك، ودراسة أي من المشاريع التنموية التي ستكون مناسبة لانعاش الوضع الاقتصادي والعمل على تشجيع المستثمرين البريطانيين لاغتنام الفرص في عمان ودورها الايجابي في تعزيز النشاط الاقتصادي بين البلدين.

٦- كان من نتائج اجتماعات اللجنة العُمانية – البريطانية المشتركة أن أثمر التعاون الاقتصادي بين عُمان وبريطانيا عن وجود عدد كبير من المستشارين البريطانيين ودورهم في إدارة الجوانب الاقتصادية من حيث الترتيب والعمل مما كان له أثر واضح في الدولة العُمانية ، وأسهم في تطوير وتحديث المؤسسات العُمانية.

قائمة المصادر:

([1]) Ibrahim Muhammad Ibrahim, The development of relations between oil companies and the Arab Gulf states from the first concession contracts until 1973 AD, 1st edition, Qatar, 1985.

([2]) Al-Watan Omani newspaper, February 28, 1979

([3]) Fred Halliday, The Political Conflict in the Arabian Peninsula, translated by: Saeed Mahio, 1st edition, Beirut, 1975.

([4]) Hisham Abdel Basset, "The Monetary Position of the Arab Gulf Banks," Arab Knowledge Magazine, issue (25), Abu Dhabi, January, 1983.

([5]) Muhammad Adnan Murad, Britain, the Arabs, and the History of British Colonialism in the Arab World, 2nd edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 2004.

([6])Muhammad Riyad Hamza, "The Omani Economy in Light of Strategic Development," Oman Newspaper, 2015, Options article on the website: https://www.omandaily.om/

([7])Nahida Abdel Karim Al-Haditha, "The State Trial in the Sultanate of Oman 1970-1975," Arab History Journal, issue (16), 2006.

([8]) Omani Ministry of Information, Speech and Words of Sultan Qaboos to the State Advisory Council, Muscat, November 3, 1981.

([9]) Saeed Sultan Al-Hashimi, "Oman, Man and Power 1971-2003," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, No. (4056), Beirut, 2013.

([10])Public Records Office, Foreign Office and Commonwealth (FCO) 8/3819, Telegram from the FCO to Embassy in Muscat , in 21 April. 1981.

([11]) Public Records Office, (FCO) 8/5848, Telegram from FCO to Embassy in Muscat, on 10 Dec. 1981.

([12])Public Records Office, (FCO) 8/5850, , Telegram from the Middle East Department in FCO to Embassy in Muscat , in 14 Nov. 1984.

([13]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, , Report by the Middle East Department in FCO to Embassy in Muscat , in 7 Dec. 1984.

([14]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Telegram from (Huxley), the Middle East Department in FCO to Embassy in Muscat, in 8 Jan. 1985.

([15]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Talks between Qaboos and Ambassador Richard Luce in Muscat, in 14 Jan. 1985.

([16]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Report by Embassy in Muscat to FCO, in 16 Jan. 1985.

([17]) Public Records Office, (FCO) 8/5848, Telegram from Embassy in Muscat to FCO, in 21 Jan. 1985.

([18])Public Records Office, (FCO) 8/5850, Telegram from (Huxley), the Middle East Department in FCO to Embassy in Muscat, in 22 Jan. 1985.

([19]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Record of the meeting between Mr. Sayyid Fahd bin Mahmoud Al Said Deputy Prime Minister for Legal Affairs and Mr. Richard Lucy ,Deputy Secretary of State at the Foreign and Commonwealth Office :January 16, 1985, Muscat, in 26 Jan. 1985.

([20]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Call from Mr. Richard Luce on Mr. Fahr, Deputy Prime Minister Oman Security and Defense, 15 January 1985, Muscat, in 28 Jan. 1985.

([21])Public Records Office, (FCO) 8/5850, Telegram from FCO to Embassy in Muscat, in 30 Jan. 1985.

([22]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, House of Commons, Report of a Meeting of the British Oman Parliamentary Group on Tuesday, London, 14th May , 1985.

([23]) Public Records Office, (FCO) 8/5850, Telegram from FCO to Embassy in Muscat, in 10 Dec. 1985.

([24]) Public Records Office, FCO 8/5855, Meeting between Minster Hurd and the Omani Ambassador in London, in 20 Mar. 1986.

([25]) Public Records Office, FCO 8/5855, Meeting between Minster Hurd and the Omani Ambassador in London, in 3 Jan. 1987.

[(26)] Public Records Office, FCO 8/5855, Meeting between Minster Al Zawawi and the Ambassador in Muscat, in 17 Mar. 1987.

[(27)]Public Records Office, FCO 8/5855, Telegram from Embassy in Muscat to FCO, in 23 Mar. 1987.